

**التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية
يونيو 2020**

الملخص التنفيذي

* لا تمثل الآراء والمعلومات والبيانات الواردة بالتقرير رأي وزارة المالية، بل الجهات المصدرة لهذه المعلومات والبيانات، والمشار إليها بالتقرير.

يتناول التقرير، في قسمه الأول، التطورات الاقتصادية المحلية، تطورات أسعار صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، واليورو، والاسترليني. حيث أوضحت بيانات بنك الكويت المركزي لشهر يونيو 2020، انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار، خلال الشهر المذكور بنسبة (0.99%). في حين ارتفع سعر صرف الدينار مقابل اليورو بنسبة (1.0%). واتجه سعر صرف الدينار مقابل الإسترليني نحو الانخفاض بنسبة (0.97%). وأشار التقرير، ضمن عرضه لهذه الأسعار إلى بعض عناصر التطورات الاقتصادية الدولية المؤثرة على أسعار صرف الدولار الأمريكي، واليورو، والاسترليني.

ثم أشارت التطورات الاقتصادية المحلية إلى تطور سوق الأوراق المالية خلال شهر يونيو 2020. حيث شهد مؤشر السوق الأول نمواً بنحو (3.3%) بين فترتي الإغلاق نهاية يونيو، ونهاية مايو 2020. أما المؤشر العام فشهد معدل نمو بحوالي (2.7%)، والمؤشر الرئيسي معدل نمو بنحو (3.7%). وترتب على تطورات السوق تحقيق مكاسب رأسمالية، خلال يونيو، مقدرة بحوالي (750) مليون دينار. وذلك في ظل الرفع التدريجي للحظر، واستمرار التوجهات لترقية السوق إلى مؤشر "ميسي MSCI"، وما يرافق ذلك من تنشيط الصناديق الاستثمارية والمحافظة. وتصدر "قطاع البنوك" كمية التداول، وكذلك قيمة التداول. وجاء "قطاع الخدمات المالية" في المقام الثاني من حيث كمية التداول، و"قطاع الصناعة" في المقام الثاني من حيث قيمة التداول.

وتناولت التطورات الاقتصادية المحلية، فيما بعد، وضع التضخم حسب آخر إحصاءات الصادرة من الإدارة المركزية للإحصاء لشهر مايو 2020. حيث وصل معدل التضخم الإجمالي Headline إلى (1.94%) على أساس سنوي، و(0.26%) على أساس شهري. مع وصول "معدل التضخم الأساسي Core"، بعد استبعاد الأغذية والسكن، إلى (3.43%) على أساس سنوي، و(0.17%)، على أساس شهري. وتركز معدل التضخم، على أساس المجموعات، المكونة لمعدل التضخم الإجمالي على أساس سنوي، في "السلع والخدمات المتنوعة" (5.41%)، ثم "الاتصالات" (4.07%)، و"الكساء وملبوسات القدم" (3.39%)، و"السجائر والتبغ"

(3.29%). أما على مستوى شهري فتركز التضخم في مجموعات "الأغذية والمشروبات" (1.29%)، و"السلع والخدمات المتنوعة" (0.71%). مع استقرار بقية المجموعات.

وعرضت التطورات الاقتصادية المحلية، لاحقاً، تطور عدد من المؤشرات النقدية خلال شهر مايو 2020 ومعدل نموها الشهري (إبريل/ مايو 2020)، ومعدل نموها السنوي (مايو 2019/ مايو 2020). وشهد معدل النمو الشهري للعرض النقدي نمواً بلغ (1.9%)، و سنوياً (3.3%). وقد ساهم في هذا النمو ارتفاع "الودائع الحكومية" من (194.8) مليون دينار في إبريل إلى (345.8) مليون دينار في مايو 2020، و(837.2) مليون في مايو 2019. ثم عامل "الائتمان الممنوح للقطاع الخاص" والبالغ (36.3) مليون دينار، مقارنة مع الانخفاض في "الائتمان الحكومي" بقيمة (101.2) مليون دينار.

كما شهد مؤشر ودائع القطاع الخاص، بالدينار، لدى القطاع المصرفي المحلي، نمواً شهرياً بنحو (1.9%) و سنوياً بنحو (2.6%). مع انخفاض في الودائع الحكومية، بنفس العملة، شهرياً بنحو (-0.6%)، ونمواً سنوياً بنحو (+3.4%). علماً بأن الأهمية النسبية لودائع القطاع الخاص، (البالغة حوالي 35 – 36 مليار دينار) تفوق كثيراً الودائع الحكومية، التي لا تتجاوز الـ (7) مليار دينار.

واتجه معدل نمو التسهيلات الائتمانية، شهرياً، و سنوياً، نحو الانخفاض. واتجهت أيضاً أنواع مكونات هذه التسهيلات للانخفاض، أيضاً. وذلك يعود أساساً لظروف الحظر. ما عدا حالة التسهيلات الممنوحة لقطاع "التشييد"، حيث شهد نمواً شهرياً بلغ (46.1%)، و"المؤسسات المالية غير المصرفية" التي شهدت نمواً بلغ (122.4%).

كما ارتفعت الأصول الاحتياطية الرسمية، خلال شهر مايو 2020، لتصل إلى (13.674) مليار دينار، وبمعدل نمو شهري بلغ (14.4%). ويعود هذا الارتفاع إلى دور مكّون "العملة والودائع الأجنبية" والذي ارتفع بمعدل شهري (7.9%)، و سنوياً بنحو (14.8%). بالإضافة إلى مكّون

"وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي" الذي شهد نمواً سنوياً بنحو (43.6%) واستقرار معدل نموه الشهري.

أما القسم الثاني من التقرير فقد اهتم بالتطورات النفطية. وأشار هنا إلى توقعات بعض مراكز البحوث إلى احتمال ارتفاع سعر برميل النفط، خلال الخمس سنوات القادمة إلى ما بين (100-150) دولار/ برميل. وذلك لانخفاض الملحوظ في الاستثمارات بالآبار الجديدة خلال عام 2020 حسب رأي "وكالة الطاقة الدولية"، ومؤسسة "مورجان JP Morgan". في حين ترى جهات أخرى ممثلة في مجموعة "سي تي جروب Citigroup" بأن سعر برميل النفط لن يتجاوز الثلاث أرقام لعدم احتمال عودة الطلب لما قبل انتشار فيروس كورونا.

ثم انتقل الاهتمام بالقسم الثاني إلى تطورات الإنتاج النفطي، والأسعار النفطية. وتمت الإشارة هنا إلى وصول إنتاج أوبك إلى (22.271) مليون برميل/ يوم في يونيو 2020، وبانخفاض (1.893) مليون برميل/ يوم عن السائد في شهر مايو السابق. أما في حالة دولة الكويت فقد وصل الإنتاج النفطي في يونيو 2020 إلى (2.103) مليون برميل/ يوم، وبانخفاض (-94) ألف برميل/يوم عن شهر مايو السابق.

أما فيما يخص الأسعار فقد وصل سعر سلة برميل أوبك المرجعي، خلال يونيو، إلى (37.05) دولار/ يوم، وبارتفاع (11.88) دولار عن شهر مايو السابق. ويعزى هذا التحسن إلى الانخفاض في الفائض النفطي، وبوادر تحسن الطلب. ووصل السعر في حالة الكويت للنفط المصدر، إلى (35.58) دولار/ برميل في يونيو 2020، مقارنة مع (24.54) دولار/ برميل السائد في مايو السابق.

وعرض التقرير في القسم الثاني أهم المحددات المؤثرة على الأسعار النفطية. ومن هذه المحددات النمو الاقتصادي العالمي، وحسب المجموعات والدول. وقد تم خفض معدل النمو العالمي المتوقع

لعام 2020 من (-3.4%) في مايو إلى (-3.7%) في يونيو 2020. إلا أنه يتوقع أن يستعيد النمو نشاطه في النصف الثاني من عام 2020، وبالشكل الذي يعوّض الانخفاض في النصف الأول من العام المذكور. مع استمرار تحسّن وارتفاع النمو عام 2021 ليتحوّل من سالب إلى موجب (+4.7%). وأشار التقرير إلى المعلومات المفصلة للنمو حسب الأقاليم الاقتصادية وعدد من الدول المؤثرة في النمو العالمي.

وفي مجال الطلب العالمي، العامل المؤثر الثاني في أسعار النفط، يتوقع ارتفاع الطلب عام 2020 حسب تقديرات يونيو، بنحو (100) ألف برميل/يوم. ويتركّز هذا الطلب تحسّن طلب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويتوقع أن يصل إجمالي الطلب العالمي لعام 2020 إلى (90.7) مليون برميل/يوم.

أما في مجال العرض العالمي للنفط، العامل المؤثر الثالث، فقد تم تخفيض نمو الإنتاج السائل للدول غير الأعضاء في أوبك (شاملاً عوائد التكرير) بنحو (30) ألف برميل/يوم، مقارنة بشهر مايو السابق. ويتوقع أن يصل إجمالي عرض البلدان غير الأعضاء في أوبك إلى حوالي (61.76) مليون برميل/يوم، وبانخفاض قدره (-3.26) مليون برميل/يوم عن تقديرات عام 2019. كما تأثرت تقديرات العرض بالتعديلات المخفضة لإنتاج عدد من الدول غير الأعضاء بأوبك والمشاركة في اتفاق خفض الإنتاج، وبلغت هذه التعديلات باتجاه خفض الإنتاج حوالي (1.89) مليون برميل/يوم في الربع الثاني من عام 2020، كما أن خفض الإنتاج النفطي بأقل من الطاقة الإنتاجية Production Shut-in، في بعض البلدان غير المشمولة بخفض الإنتاج كان في حدود (3.55) مليون برميل/يوم خلال الربع الثاني من عام 2020. بالإضافة إلى دور كبح الاستثمارات النفطية الجديدة، المشار إليه أعلاه، في تقليل العرض النفطي.

وتعرّض القسم الثاني، أيضاً، لتطورات التجارة النفطية وأشار إلى انتعاش واردات الولايات المتحدة من النفط الخام خلال شهر يونيو لتصل إلى (6.5) مليون برميل/يوم. بالإضافة إلى تحسّن واردات المنتجات النفطية أيضاً بقيادة الكازولين. مع انخفاض الصادرات النفطية الأمريكية، لنفس الشهر،

لتصل إلى (2.8) مليون برميل/يوم. مع ارتفاع في واردات الصين من النفط خلال مايو 2020 لتصل إلى (11.3) مليون برميل/يوم، وكذلك الواردات من المنتجات النفطية لتصل إلى (1.8) مليون برميل/يوم.

ومن ناحية المخزون التجاري النفطي اتجه رصيد المخزون لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للارتفاع، على أساس شهري، خلال مايو 2020، بمقدار (299) مليون برميل، وليصل رصيد المخزون إلى (3,167) مليون برميل. مع ارتفاع المخزون التجاري النفطي الأمريكي، خلال يونيو 2020، بنحو (31.7) مليون برميل. ويفوق رصيد المخزون الأمريكي، في يونيو، نظيره قبل سنة بحوالي (158) مليون برميل.

وتطرّق القسم الثاني، التطورات النفطية، أخيراً، إلى آخر تقديرات عدد حقّارات الآبار النفطية. حيث انخفض العدد، على المستوى العالمي، بنحو (103) بين شهري مايو ويونيو 2020. وبلغت حصة الانخفاض في منظمة أوبك (18) حقّارة، وحصة البلدان غير الأعضاء في أوبك بنحو (85) حقّارة، تركّزت أساساً بانخفاض عدد الحقّارات في الولايات المتحدة بنحو (74) حقّارة. أما في دول أوبك فقد تركّز أكبر انخفاض في حالة العراق (10 حقّارات)، والمملكة العربية السعودية (9 حقّارات)، ودولة الكويت (2 حقّارة)، وفنزويلا (حقّارة واحدة)، واستقرار عدد الحقّارات في بقية الدول الأعضاء.

وأخيراً اهتم القسم الثالث، التطورات الاقتصادية العالمية، بأخر تحديث لتقرير صندوق النقد الدولي حول "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في يونيو 2020. وقدّر التقرير معدل نمو الاقتصاد العالمي عام 2020 بنحو (-4.9%)، ويقل هذا المعدل عن ذلك الوارد بتقرير شهر إبريل 2020 بنحو (1.9%). في حين يتوقّع التقرير أن يشهد الاقتصاد العالمي نمواً موجباً عام 2021 يبلغ (5.4%). وأشار التقرير، هنا، إلى جدول مفصّل يوضح معدلات النمو الحقيقية المتوقعة عام 2020 و2021 لعدد من الدول. كما أشار تقرير الصندوق إلى دور السياسة المالية في إحداث التوازن بين حماية الناس، واستقرار الطلب، وتسهيل الانتعاش الاقتصادي. على أن تتضمن

السياسة المالية النفقات اللازمة للحماية الصحية. مع اتجاه السياسة المالية للتحوّل تدريجياً من دعم المنشآت إلى دعم القطاع العائلي. مع أهمية الاستثمار العام للتعافي من الأزمة الحالية.

ثم انتقل اهتمام القسم الثالث لآخر الإحصاءات المتاحة عن أداء الاقتصاد الأمريكي، والاتحاد الأوروبي. وهنا أشار إلى تقديرات "مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي" الخاصة بمعدل النمو الحقيقي للربع الأول من عام 2020، حسب "التقدير الثالث" (-5.0%)، على أساس سنوي. وكذلك تمت الإشارة إلى الارتفاع البسيط بمعدل التضخم (0.6%) بالمناطق الحضرية الأمريكية، خلال شهر يونيو 2020، مقارنة بانخفاض شهر مايو السابق البالغ (-0.1%). أما معدل البطالة فقد انخفض خلال شهر يونيو ليصل إلى (11.1%)، ليعكس التطور الإيجابي بسوق العمل الأمريكي بعد العودة التدريجية للأنشطة الاقتصادية وارتفاع عدد العاملين وبشكل خاص في أنشطة الضيافة، وأنشطة قضاء وقت الفراغ، والتحسّن في أنشطة تجارة التجزئة والخدمات الصحية، والصناعات التحويلية، وخدمات الأعمال.

أما فيما يخص الاتحاد الأوروبي فقد شهد الحساب الجاري الأوروبي للربع الأول من 2020، حسب معلومات مكتب الإحصاء الأوروبي، فائضاً بمبلغ (59.9) مليار يورو (1.8% من الناتج المحلي الإجمالي). وفائض قدره (82.3) مليار يورو في الحساب السلعي، وعجزاً بلغ (-3.1) مليار يورو في الحساب الخدمي. أما حساب الدخل فقد ارتفع عجزه بنحو (-4.8) مليار يورو، وكذلك شهد الحساب الرأسمالي عجزاً (-4.3) مليار يورو. أما الحساب المالي فقد أشار إلى انخفاض (أصول) "الاستثمار المباشر" للمجموعة الأوروبية في الربع الأول من 2020. مع انخفاض (خصوم أو مطالبات) الاستثمار المباشر بمبلغ (32.3) مليار يورو. وكذلك أصبحت المجموعة الأوروبية في وضع صافي مستلم للاستثمار المباشر مع بقية أنحاء العالم في نفس الربع من السنة وبمبلغ (7.9) مليار يورو. في حين سجّل "الاستثمار غير المباشر" (أو استثمار المحفظة) صافي تدفق داخلي بلغ (218.4) مليار يورو. وشهدت "بقية الاستثمارات" صافي تدفق خارجي بلغ (236.5) مليار يورو.

واتجه معدل التضخم بمنطقة اليورو، خلال شهر يونيو 2020، للارتفاع ليصل إلى (0.3%) مقارنة مع (0.1%) في شهر مايو السابق. ووصل معدل البطالة في نفس المنطقة، خلال شهر مايو 2020 إلى (7.4%) وبارتفاع (0.1%) عن شهر إبريل السابق.